

Distr.: General
3 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ١١٥ من جدول الأعمال
استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية

تقرير الأمين العام

إضافة

المرفق الثاني

إسهامات الدول الأعضاء

غيانا

ينص دستور غيانا على الحقوق الأساسية التي يتمتع بها مواطنو غيانا وحماية تلك الحقوق من العوامل السلبية الخارجية والداخلية.

وتنص الفقرة ١ من المادة ٤٠ من دستور غيانا على أن لكل شخص في غيانا حقا أساسيا في أن يحيا حياة سعيدة إبداعية وثمررة، متحررا من الجوع والمرض والجهل والحاجة. وهذا الحق يشمل الحقوق والحريات الأساسية للفرد. أي أن الفرد يتمتع، بصرف النظر عن عرقه أو مكان ولادته أو آرائه السياسية أو لونه أو عقيدته أو جنسه، ولكن بشرط احترام حقوق وحريات الآخرين والمصلحة العامة، بالحق في جميع الأمور التالية:

(أ) حياة الشخص وحرية وأمنه وحماية القانون؛



(ب) حرية الضمير وحرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات؛

(ج) حماية خصوصية منزله وممتلكاته الأخرى وعدم حرمانه من ممتلكاته بدون تعويض.

وستواصل حكومة غيانا إدانة الإرهاب بشتى أشكاله ومظاهره بأشد العبارات لهجة، لأن غيانا تؤمن بأن الإرهاب يشكل واحدا من أخطر التهديدات على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الخصوص، تجدد غيانا دعوتها للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وللدول الأعضاء بأن تبذل جهودا متكاملة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وسوف تقوم حكومة غيانا بالتعاون على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي الطرف لمكافحة الإرهاب، وخصوصا من خلال تبادل أفضل الممارسات. وتشير غيانا إلى أهمية تنفيذ الاستراتيجية وسوف تواصل تنفيذ هذه الاستراتيجية بقدر ما تسمح لها مواردها بذلك. وتدعو غيانا المنظمات الدولية إلى مواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، وخصوصا في مجال بناء القدرات.

وتشير غيانا إلى أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الدولي في الجهود المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال، في حلقة العمل التي أقامها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل استعراض التشريعات المحلية بهدف تنفيذ عملية التصديق على صكوك الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب التي انضمت إليها غيانا.

وغيانا طرف في الصكوك التالية الخاصة بمكافحة الإرهاب:

اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب (٢٠٠٢)

الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (١٩٦٣)

اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (١٩٧١)

اتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (١٩٧٠)

البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (١٩٨٨)

- اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (١٩٨٨)
- البروتوكول المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الواقعة على الجرف القاري (١٩٨٨)
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (١٩٧٩)
- اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية. بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها (١٩٧٣)
- الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (١٩٩٨)
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩)
- الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (١٩٧٩)
- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها (١٩٩١)

وهكذا فإن غيانا تدعو الدول التي لم تنظر في الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المناهضة للإرهاب أن تفعل ذلك على النحو المناسب وأن تبذل كل جهد للتصديق على الصكوك القانونية الدولية. وبهذا النحو فإن غيانا تعيد تأكيد التزامها بالأعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي وتعزز هذا الالتزام.

الجهود التي تبذلها غيانا لتنفيذ الاستراتيجية العالمية

تستخدم غيانا جميع التدابير التشريعية والإدارية لمنع الأعمال الإرهابية وجميع الأنشطة الإجرامية وإنزال العقوبة بمرتكبيها والقضاء على الإرهاب والأنشطة الإجرامية التي تمول الإرهاب وتيسر القيام به. ومن بين هذه التدابير قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٩، وإنشاء وحدة الاستخبارات المالية.

ويبرهن قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠٠٩ على الجهود التي تبذلها الحكومة لصون النظام المالي من الجماعات الإرهابية. ويحدد القانون استخدام الموارد الوطنية والتعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال (انظر الجزء ثالثاً، المادة ٢٨ من القانون)، تحديد الأموال/الموجودات من عائدات النشاط الإجرامي وتعقبها وتجميدها والاستيلاء عليها ومصادرتها (انظر الجزء رابعاً وخامساً من القانون).

إضافة إلى ذلك، قامت غيانا بتعديل قانونها، قانون (الجرائم) الجنائي رقم ٧ لعام ٢٠٠٢ (انظر الفصل ٨:١٠) لتجريم أعمال الإرهاب وفرض العقوبات التي تأخذ في اعتبارها الطابع الخطير للجرائم المرتكبة بموجب هذا القانون.

وأبرمت اتفاقات تعاون شرطي مع البرازيل وسورينام وجرى تعزيز هذه الاتفاقات. وتنص هذه الاتفاقات العابرة للحدود على زيادة التعاون من أجل قمع الجرائم الخطيرة العابرة للحدود ومكافحتها والقضاء عليها (ومن بينها الإرهاب)، أي الجرائم التي تمس أراضي غيانا وسورينام والبرازيل.

واتخذت غيانا تدابير لإصلاح وتحديث نظام إدارة الحدود عندما اعتمدت جوازات السفر المقروءة آليا غير القابلة للتزوير. وقد عزز هذا النظام الإجراءات التي تتخذها غيانا لمكافحة الإرهاب الوطني والدولي من خلال التعرف على الأشخاص المدرجين على قائمة مراقبة الإرهابيين الدوليين الذين قد يحاولون دخول غيانا. إضافة إلى ذلك، تلقت قوات الأمن في غيانا دورات تدريبية قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بهدف التصدي لتمويل الإرهاب وغسل الأموال. وشاركت غيانا أيضا في حلقات دراسية وعدة دورات وحلقات عمل تدريبية دولية أخرى استضافتها أمانة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، بهدف تعزيز الجهود التي تبذلها الدول في إدارة الحدود والموانئ لكشف استخدام وثائق السفر والهوية المزورة والحد من هذا الاستخدام، فضلا عن مكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، قامت حكومة غيانا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتيسير حلقات عمل؛ وأنجز استعراض لقوانين غيانا، بما فيها القوانين المتعلقة بالإرهاب، ولا تزال المشاورات مستمرة مع الوكالات المحلية المعنية. وفي هذا الإطار، تقوم غيانا حاليا بوضع مشروع قانون شامل لمكافحة الإرهاب لإعطاء أثر قانوني للاتفاقيات (انظر أعلاه) وتجري الاستعداد للتصديق على صكوك أخرى لمكافحة الإرهاب من صكوك الأمم المتحدة التي انضمت إليها غيانا.

وخلال عملية صوغ مشروع القانون، ستواصل غيانا الاسترشاد بالصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب فضلا عن الاستراتيجية العالمية والقرارات ذات الصلة.

تنفيذ الاستراتيجية

تواصل غيانا اتخاذ التدابير الرامية إلى الإسهام في الجهود المبذولة لمنع انتشار الإرهاب، وذلك على النحو التالي:

- من خلال تشجيع الاحترام المتبادل بين الشعوب المختلفة أعراقها وتوجهاتها السياسية ومعتقداتها الدينية وثقافتها فضلا عن التسامح والتفاهم بين هذه الشعوب. ويضمن دستور غيانا حماية الحق الأساسي في حرية الضمير. وتنص الفقرة ١ من المادة ١٤٥ على عدم جواز منع أي شخص من التمتع بحرية ضميره إلا بموافقة، وتشمل هذه الحرية، لأغراض هذه المادة، حرية التفكير والدين وحرية تغيير دينه أو معتقده، وحرية أن يقوم بنشر دينه ومعتقداته من خلال الصلاة لوحده أو من خلال صلاة الجماعة، وأن يعلن عن دينه أو معتقده ويدعو له وأن يدرسه ويمارسه ويلتزم به. وستواصل حكومة غيانا تشجيع الاحترام المتبادل للأديان والقيم الدينية والمعتقدات والثقافات في غيانا ومنع الإساءة إليها.
- من خلال مواصلة التنفيذ الفعال لاستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الوطنية لغيانا. وتركز هاتان الاستراتيجيتان على الأهداف المتفق عليها لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة وللأهداف الإنمائية للألفية.
- من خلال مواصلة احترام وصون حقوق الإنسان الأساسية لجميع مواطني غيانا.
- من خلال مواصلة استكشاف وصوغ وتنفيذ سياسات تلبي احتياجات ضحايا الجرائم الخطيرة وذلك بغية تيسير عودة هؤلاء الضحايا إلى حياتهم الطبيعية وذلك في حدود الموارد المتاحة.

الاتحاد الروسي

الخلفية

ينوّ الاتحاد الروسي بالدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي، ويعلّق في هذا الصدد أهمية كبرى على التنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

وتؤكد الاستراتيجية، التي حظيت بدعم قائم على توافق آراء المجتمع الدولي، ضرورة اتخاذ موقف متكامل إزاء مشكلة مكافحة الإرهاب كما أنّها تركز على اتخاذ تدابير اجتماعية وإيديولوجية لمنع ظاهرة الإرهاب.

وفي الوقت ذاته، تربط الاستراتيجية تحديدا بين الحماية التي يُركن إليها من الإرهاب والجهود التي تُبذل لتعزيز القدرات الوطنية للدول، مركزة على بناء المؤسسات والتنمية

الاجتماعية. وينبغي أن تظل هذه المبادئ ثابتة خلال مواصلة تنفيذ الاستراتيجية وأن تحدد سبل التقدم في التعاون الدولي من أجل مكافحة الإرهاب.

وتتولى فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المسؤولية عن تنسيق الأعمال التي تقوم بها شتى الهيئات التابعة للأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية. وقد أسفر إضفاء الطابع المؤسسي عليها عن إتاحة إمكانيات جديدة هامة لتحسين فعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وإقامة حوار جوهري مع الدول الأعضاء بهدف توسيع نطاق قدراتها على التصدي للتهديدات الإرهابية.

وإننا نعتبر إقامة علاقات عمل مباشرة مع فرقة العمل أحد شروط التنفيذ الناجح للاستراتيجية من قبل الاتحاد الروسي، بما في ذلك تنفيذها من خلال المشاركة الفعالة في شتى البرامج الدولية.

ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على تكثيف الجهود المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية، وخصوصا في المجالات الملحة كمجال منع الإرهاب، بما في ذلك منع التشدد في المواقف الاجتماعية ووقف انتشار إيديولوجية التطرف والعنف ومحاربة استخدام وسائط الإعلام وشبكة الإنترنت العالمية للأغراض الإرهابية.

وتتمتع فرقة العمل بخبرة دولية كبيرة في مجال مواجهة تحديات مكافحة الإرهاب في سياق واسع، وتسخير إمكانيات التعاون لخدمة هذه الأغراض وذلك من خلال إقامة الشراكات مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني.

ويؤيد الاتحاد الروسي تأييدا تاما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها المتخصصة لمكافحة الإرهاب ويطالب بالتنفيذ المتسق لجميع القرارات والمقررات التي اعتمدها المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

ثانيا - تدابير منع الإرهاب ومكافحته: الإطار القانوني للاتحاد الروسي والتدابير التي اتخذها في مجال مكافحة الإرهاب

يعكف الاتحاد الروسي بنجاح على تنفيذ أحكام استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب فيما يتعلق بالقضاء على الشروط التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب: إذ يجري حل النزاعات بالطرق السلمية، وأقيم حوار بين ممثلي شتى الطوائف الدينية ويجري تشجيع التسامح الوطني والديني واحترام جميع الأديان والثقافات، ويحظر القانون التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية والدعوات العامة للقيام بأنشطة إرهابية والتبرير العالمي للإرهاب (المواد ٣٣ و ٣٤ و ٢٠٥ و ٢٠٥-١ و ٢٠٥-٢ من القانون الجنائي)، ويجري تنفيذ برامج

اجتماعية، ونظام لمساعدة ضحايا الإرهاب وأسرههم ولإعادة تأهيلهم اجتماعيا أيضا (المواد ١٨-٢١ من القانون الاتحادي لمكافحة الإرهاب والمراسيم القانونية التنظيمية لحكومة الاتحاد الروسي الصادرة وفقا لتلك المواد).

ويعكف الاتحاد الروسي على وضع آلية داخلية فعالة للتعويض عن الأضرار الناجمة خلال القيام بعمليات لمكافحة الإرهاب. ووفقا للمرسوم الرئاسي رقم ٧٥٨ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعدت وزارة العدل، بغية وضع آلية وحيدة للتعويض، مشروع قانون اتحادي خاص بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن أعمال إرهابية أو عن تدابير لمكافحة الإرهاب خلال القيام بعملية لمكافحة الإرهاب.

ويحدد مشروع القانون المبادئ القانونية والتنظيمية للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص أو بالملمتلكات خلال القيام بعملية لمكافحة الإرهاب، أو من جراء تدابير لمكافحة الإرهاب، في حال عدم تحديد مصدر الضرر.

وتجرّم التشريعات الجنائية للاتحاد الروسي الآن تجريمًا تاما عناصر جميع الجرائم الإرهابية المحددة في الاتفاقات العالمية المتعلقة بالإرهاب.

وتحدد المادة ٢٠٥ من القانون الجنائي المسؤولية عن ارتكاب فعل إرهابي. وتخضع أيضاً للتجريم بموجب القانون الجنائي الجرائم الإرهابية التالية: تيسير النشاط الإرهابي (المادة ٢٠٥-١)، والدعوات العلنية للقيام بنشاط إرهابي أو تبرير الإرهاب علناً (المادة ٢٠٥-٢)، واختطاف الرهائن (المادة ٢٠٦)، وتنظيم جماعة مسلحة غير مشروعة أو المشاركة فيها (المادة ٢٠٨)، واختطاف الطائرات أو السفن أو عربات سكك الحديد (المادة ٢١١)، ومحاولات اغتيال مسؤولي الدولة أو المسؤولين الحكوميين (المادة ٢٧٧)، والاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها بالقوة (المادة ٢٧٨)، والتمرد المسلح (المادة ٢٧٩)، والهجمات على الأشخاص المحميين أو المؤسسات المحمية دولياً (المادة ٣٦٠).

وتكتسب مشكلة تسليم المجرمين أهمية حيوية بالنسبة إلى مسائل مكافحة الإرهاب ومعاقبة مرتكبي الجرائم. ووفقاً للمادة ١٣ من القانون الجنائي، لا يخضع رعايا الاتحاد الروسي الذين ارتكبوا جريمة على أراضي دولة أجنبية للتسليم إلى تلك الدولة. أما الرعايا الأجانب والأشخاص عديمو الجنسية الذين يرتكبون جريمة خارج حدود الاتحاد الروسي فيكونون موجودين في أراضي الاتحاد الروسي فيمكن تسليمهم إلى دولة أجنبية لمواجهة دعاوى جنائية أو قضاء مدة عقوبة محكومين بها وفقاً لمعاهدة دولية وقعها الاتحاد الروسي مع تلك الدولة.

وفي عام ٢٠٠٨، اتخذت قيادة الاتحاد الروسي قراراً بإنشاء نظام وطني لمكافحة التطرف. وعملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ١٣١٦ المؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن بعض المسائل المتصلة بوزارة الداخلية، أنشئت إدارة لمكافحة التطرف في وزارة الداخلية وكذلك وحدات متخصصة - مراكز وأفرقة - في أجهزة الشؤون الداخلية في الأقاليم.

وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وافق رئيس الاتحاد الروسي على إنشاء إطار لمكافحة الإرهاب يحدد المبادئ الأساسية لسياسة الدولة في مجال مكافحة الإرهاب داخل الاتحاد الروسي.

واتخذت مجموعة من التدابير الإضافية للوفاء بمقتضيات استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي وافقت عليها اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تنص على ترتيبات لتنسيق الجهود الوطنية والدولية لزيادة فعالية مكافحة الإرهاب في الاتحاد الروسي، وستوضع هذه التدابير موضع التنفيذ خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

وتولي الهيئات المعنية بإنفاذ القانون والأجهزة الحكومية التنفيذية والمحلية عناية مستمرة لمسائل مكافحة الإرهاب وحماية السكان، ولا سيما المواقع الهامة، من الأعمال الإرهابية في جميع أرجاء الأراضي الوطنية.

وتُتخذ حالياً خطوات لتحسين التشريعات القائمة لمكافحة الإرهاب. وقد وضعت مقترحات لإدخال تعديلات وإضافات على القانون الجنائي، والقانون الاتحادي رقم 35-FZ المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ بشأن مكافحة الإرهاب، والصكوك التنظيمية والقانونية الأخرى التي من شأنها أن تزيد مستوى المسؤولية عن ارتكاب المباشرة للجرائم الإرهابية وعن التواطؤ في تنفيذ هذه الجرائم.

ويرصد المدعون العامون على جميع المستويات بصورة مستمرة تنفيذ أحكام التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما فيها أولويات تنفيذ التدابير الوقائية، والأداء على نحو كامل لمهام تحديد انتهاكات التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب ووقفها وإلغائها، وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أمن المساكن والأماكن العامة والبنية الأساسية للنقل والمؤسسات التعليمية والصحية والثقافية والرياضية، وحماية مرافق الطاقة الذرية والكهربائية والمواقع التي تستخدم المواد المشعة والمتفجرة والقابلة للاحتراق، وغيرها من المواقع التي تتميز بخطورتها.

وفي سياق التحقيقات الميدانية ضد خلايا منظمة حزب التحرير الإسلامي الإرهابية الدولية في عام ٢٠٠٨، رفعت ١٧ دعوى جنائية ضد قادة هذه المنظمة والناشطين فيها، وأدين أكثر من ٣٠ شخصاً.

وفي عام ٢٠٠٨، بوشرت أيضاً تحقيقات ميدانية ضد مسؤولي فرع موسكو لجمعية الإصلاح الاجتماعي التي اعتبرت إرهابية بموجب قرار صادر عن المحكمة العليا في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣. واكتشفت قناة لتفريب المجوهرات من بلدان في الشرق الأدنى والأوسط إلى الاتحاد الروسي. ووفقاً للبيانات التشغيلية المتوافرة، استخدم مسؤولو المنظمة الأموال التي حصلوا عليها من بيع السلع المهربة لتمويل أنشطة إرهابية ومتطرفة. وبناء على ذلك، رفعت دعاوى جنائية في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ بموجب الجزء ٤ من المادة ١٨٨ من القانون الجنائي ("التفريب").

وفي عام ٢٠٠٩، اكتشفت شبكة لخلايا تابعة لجماعات إسلامية متطرفة في منطقة الفولغا، وجبال الأورال، والمقاطعات الاتحادية الشمالية الغربية والوسطى (الحزب الإسلامي لتركستان، والإخوان المسلمون، وحزب التحرير الإسلامي، وجماعة نور جولاو وغيرها).

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أدانت محكمة تاتارستان العليا ١٢ فرداً من أفراد منظمة حزب التحرير الإسلامي المتطرفة الدولية الذين اتهموا بتنظيم جمعية إرهابية والمشاركة فيها (المادة ٢٨٢-٢ من القانون الجنائي)، وتيسير الأنشطة الإرهابية والتجنيد لها (المادة ٢٠٥-١ من القانون الجنائي) والسعي للاستيلاء على السلطة بالقوة (المادتان ٢٧٨ و ٣٠ من القانون الجنائي).

ويجري حالياً عدد كبير من الأنشطة في منطقة شمال القوقاز، حيث أوقفت في نهاية عام ٢٠٠٩ وهذا العام أنشطة أكثر من عشر جماعات من المنتسبين إلى الحركة الوهابية الأصولية المتطرفة، وتم تقييد عدد من قادة الجماعات ومبعوثي المنظمات المتطرفة والإرهابية الدولية.

وبموجب قرار صادر عن المحكمة العليا في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، حظرت أنشطة منظمة نور جولاو الدينية الدولية في أراضي الاتحاد الروسي للأسباب الواردة في القانون الاتحادي رقم 114-FZ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن مكافحة الأنشطة المتطرفة.

وبموجب قرار صادر عن محكمة أختوينينسك المحلية بمنطقة أستراخان في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، حظرت أنشطة حركة *K bogoderzhaviyu* الاجتماعية في أختوينينسك (من أجل امبراطورية الله) في أراضي الاتحاد الروسي للأسباب الواردة في القانون الاتحادي رقم 114-FZ.

وبناءً على الأسباب نفسها، وبموجب قرارات صادرة عن المحكمة العليا، حظرت على أراضي الاتحاد الروسي أنشطة الجمعيات والمنظمات الإرهابية التالية: القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، وجماعة التبليغ (٧ أيار/مايو ٢٠٠٩)، والرابطة الاشتراكية القومية (٢ شباط/فبراير ٢٠١٠)، وإمارة القوقاز (٨ شباط/فبراير ٢٠١٠).

وحظرت أنشطة ما مجموعه ١٩ منظمة إرهابية على أراضي الاتحاد الروسي.

ومن أجل زيادة فعالية عملية مكافحة الأنشطة الإجرامية والإرهابية في المقاطعات الحدودية، أنشئت أفرقة عملياتية مشتركة بين الإدارات تضم ممثلين عن دائرة الأمن الاتحادي، وأجهزة الرقابة الجمركية والشؤون الداخلية، بهدف كشف نشاط المنظمات الإرهابية والمتطرفة الدولية ووقفها، والعصابات الإجرامية عبر الحدود، وقنوات نقل المرتزقة الأجانب، وتهريب الأسلحة والمتفجرات والمخدرات، والمجرة غير المشروعة من الدول المتاخمة الملاصقة للحدود الدولية للاتحاد الروسي.

وتتبادل المنظمات والإدارات الروسية بانتظام معلومات عن المنظمات (الجماعات) المتطرفة وكذلك الأفراد المنخرطين في أنشطة إرهابية بهدف إدراجهم في القائمة الموحدة التي تحتفظ بها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات (أو رفعهم منها).

ووافق رئيس الاتحاد الروسي على خطة شاملة للتدابير الإعلامية من أجل مكافحة الإرهاب في الاتحاد الروسي للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢، ترمي إلى إنشاء نظام دعم إعلامي لسياسة الدولة في ما يتعلق بمكافحة إيديولوجية الإرهاب والحد من مستوى تطرف السكان، وتحسين آليات حماية فضاء المعلومات من إيديولوجية الإرهاب والتطرف وإرساء الأسس الاجتماعية - السياسية، والقانونية والتنظيمية لمكافحة هذه التهديدات بفعالية.

وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اضطلعت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، في إطار هذه الخطة، بمجموعة من الأنشطة في الكيانات المكوّنة للاتحاد الروسي، شملت ما يلي:

- في موسكو، عقد مؤتمر علمي ولاهوتي دولي تحت شعار "الإسلام سيقهر الإرهاب"؛ وشارك فيه ممثلون عن ١٨ بلداً من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة وسفراء ١٢ دولة عربية. وقامت أكثر من ٣٠ واسطة إعلام بتغطية أعمال هذا المؤتمر، بما فيها تسع وسائط من بلدان عربية؛

• في مدينتي ماخاشكالا وسوتشي، نظمت مناسبة تحت شعار ”السلام من أجل القوقاز“، تمت الموافقة خلالها على استخدام تكنولوجيا المعلومات للقيام بأنشطة دعائية في أوساط الشباب؛

• أقيم معرض متحول تحت شعار ”الإرهاب - التهديد الرئيسي للبشرية“ في مؤسسات تعليمية بموسكو ومنطقتها.

وزودت وسائط الإعلام الاتحادية والإقليمية بأكثر من ١٠ ٠٠٠ مادة إعلامية عن مواضيع متعلقة بمكافحة الإرهاب. وعرض أكثر من ١ ٥٠٠ فيلم فيديو يصف عمل أجهزة الخدمات الخاصة وإنفاذ القوانين لكفالة الأمن وحماية السكان من الإرهاب على قنوات التلفزيون الاتحادية والإقليمية.

ونظم في كل أرجاء البلد مهرجان لبرامج متلفزة وإذاعية عن مواضيع متعلقة بمكافحة الإرهاب تحت شعار ”التلفزيون والإذاعة يكافحان الإرهاب“، وشارك فيه ممثلون عن أكثر من ٥٠ واسطة إعلامية مركزية وإقليمية، وكذلك نظم منتدى دولي للأفلام زولوتوي فيتاز (الفارس الذهبي) عرض خلاله برنامج خاص بعنوان ”سينمائيو العالم ضد الإرهاب“.

وتحظى المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب بتغطية واسعة في وسائط الإعلام على مواقع الإنترنت الرسمية لمكاتب المدعي العام. ويدعو المدعون العامون ممثلي وسائط الإعلام إلى اجتماعات مخصصة لمناقشة المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب والتطرف.

وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، نشر ١٦ تقريراً عن هذا الموضوع على موقع مكتب المدعي العام. وكان لهذه المواد صدى واسع النطاق في وسائط الإعلام: فقد أعلن عنها في ١٢٩ مقالاً في المنشورات المطبوعة، و ١٢٦ تقريراً في وكالات الأنباء و ٧٩ برنامجاً على قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة.

ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبرى على تنفيذ مبادرته الدولية لتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ضد الإرهاب، التي أعدت عام ٢٠٠٦ في إطار الرئاسة الروسية لمجموعة البلدان الثمانية.

وفي إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل خاص، اضطلع الاتحاد الروسي بدور قيادي في تنظيم حلقة دراسية لممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن مسألة تعزيز الشراكة بين الدول وممثلي المجتمع المدني،

بما فيه وسائط الإعلام، لمكافحة الإرهاب، أسهمت إسهاماً كبيراً في معالجة مشاكل مكافحة إيديولوجية الإرهاب والدعاية الإرهابية.

وتمثلت المرحلة الهامة التالية في عملية إعداد مبادرة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بشأن مكافحة الإرهاب في عقد مؤتمر علمي وعملي دولي في آذار/مارس ٢٠١٠. بموسكو عن موضوع "الشراكات بين الدول والأعمال التجارية والمجتمع المدني لمكافحة الإرهاب: الممارسة والعلم والتعليم" تولت تنظيمه جامعة الاتحاد الروسي للصدقة بين الشعوب.

وشارك في المناسبة أكثر من ١٣٠ ممثلاً للوكالات الحكومية الروسية والأجنبية العاملة في مكافحة الإرهاب، ورؤساء وحدات مكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي، وممثلو الدوائر الأكاديمية الروسية والأجنبية، ومعاهد العلوم السياسية، والمؤسسات الدينية والمؤسسات العامة.

وكنتيجة من نتائج المؤتمر، يجري في الجامعة إنشاء معهد دولي علمي وتعليمي يعنى بمسائل مكافحة الإرهاب، وسيتم بشكل منتظم إصدار جريدة معلوماتية - تحليلية وعلمية وعملية بعنوان أخبار مكافحة الإرهاب.

ولا تقتصر الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي على مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، وإنما أيضاً على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبمشاركة نشطة من الاتحاد الروسي، قامت الدول الأطراف بصياغة اتفاق شنغهاي بشأن مكافحة الإرهاب والانفصالية والتطرف والتوقيع عليه (جرى التوقيع عليه في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩) وكذا الاتفاق بشأن قوات الرد السريع التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومرفقاته (جرى التوقيع عليه في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٩).

ويقدم الاتحاد الروسي إسهامات كبيرة من أجل تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لمكافحة الإرهاب في بلدان رابطة الدول المستقلة.

وجرى الانتهاء من قانون نموذجي لمكافحة الإرهاب خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار اللجنة المشتركة لمواءمة تشريعات مكافحة الإرهاب والجريمة وتهريب المخدرات لدى الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والجمعية البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن. ومع إدراج تعليقات ومقترحات الجمعيات التشريعية الوطنية لدى الدول الأعضاء برابطة الدول

المستقلة، جرى الموافقة على المشروع المنقح لقانون مكافحة الإرهاب في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

وأوضح مشروع القانون المفهوم الأساسي "لإرهاب"، الذي عرفه على أنه ليس مجرد "جريمة جنائية"، وإنما مجموعة معقدة من التهديدات للأمن الوطني والدولي تتطلب مجموعة ملائمة من الردود التي تشمل لا مجرد إجراءات إنفاذ القانون والإجراءات العسكرية فحسب، وإنما أيضا في المقام الأول التدابير الوقائية وتدابير التوعية، إلى جانب التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجرى أيضا الانتهاء من مفاهيم رئيسية أخرى، من قبيل مفاهيم "الأنشطة الإرهابية" و "أعمال الإرهاب". وفي نفس الوقت، جرى تحليل مقترحات الوكالات الأمنية والدوائر الخاصة لدى بلدان رابطة الدول المستقلة، بالإضافة إلى تلك الواردة من الجهات الفاعلة الوطنية الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب.

وجرى في المشروع استعراض الإطار التنظيمي لمكافحة الإرهاب: وجرى تحديد اختصاصات رئيس الاتحاد الروسي (الحكومة) في مكافحة الإرهاب؛ وتعزيز مسؤوليات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب؛ وتوضيح مسألة مكافأة الأشخاص الذين يقدمون مساعدة تتعلق بمكافحة الإرهاب. وتضمن المشروع مادة بعنوان "استخدام القوات المسلحة لمكافحة الإرهاب"، وهي تحدد أهداف وشروط وإجراءات استخدام القوات المسلحة لمنع الأنشطة الإرهابية، ومن ثم تسد الثغرات القانونية وتحسم مسألة مدى قانونية إشراك القوات المسلحة التابعة للدولة في عمليات مكافحة الإرهاب، وهي مسألة قائمة منذ فترة طويلة.

وأُلقِيَ مشروع القانون مادة جديدة، بعنوان "شروط إجراء عملية لمكافحة الإرهاب"، وهي تحدد بشكل خاص كيفية اتخاذ القرار بإجراء عمليات لمكافحة الإرهاب ومن يتخذ هذا القرار، وأي الحالات التي تبلغ فيها أعلى سلطات الدولة بالقرار.

وجرى إدخال تعديلات على المواد المتعلقة بالحماية الاجتماعية والتعويضات، سواء للضرر الواقع على الأفراد المكلفين بمكافحة الإرهاب وعلى ضحايا الهجمات الإرهابية.

وجرى الانتهاء من نماذج قوانين بشأن أمن النقل والطيران خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واعتمدها الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية البرلمانية أيضا نموذج قانون بشأن مكافحة التطرف.

ومن أجل تنفيذ الأمر رقم ٣٣٩، المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الصادر عن النائب العام للاتحاد الروسي، المتعلق بتنظيم إشراف النيابة العامة من أجل إنفاذ تشريعات مكافحة الإرهاب، تُفتح سجلات منفصلة لطلبات المساعدة القانونية في الدعاوى الجنائية المتعلقة بجرائم إرهابية.

وفي عام ٢٠٠٩، أرسلت وكالات إنفاذ القانون في الاتحاد الروسي طلبات للمساعدة القانونية في دعاوى جنائية تتعلق بجرائم إرهابية إلى كل من إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كازاخستان.

وخلال نفس الفترة، جرى إيلاء النظر لطلبات المساعدة القانونية من هذا القبيل الواردة من الهيئات المختصة لدى الدول الأجنبية التالية: جمهورية أذربيجان، جمهورية كازاخستان، جمهورية أوزبكستان، جمهورية ليتوانيا، جمهورية طاجيكستان.

وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، أرسل طلبان إلى الهيئات المختصة لدى الدول الأجنبية من أجل تقديم المساعدة القانونية في دعاوى جنائية تتعلق بالإرهاب. وورد طلب للمساعدة القانونية في المسائل الجنائية الواقعة في هذه الفئة من الجهة المختصة لدى إحدى الدول الأجنبية.

وفي عام ٢٠١٠، تخطط اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أن تشارك القوات في تمرينات دولية لمركز القيادة، تتضمن تنظيم وعقد مناسبات تهدف إلى الحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية على مجمع بايكونور في جمهورية كازاخستان.

ووقع اتفاق بشأن كيفية تنظيم وعقد تمرينات مشتركة لمنظمة شنغهاي للتعاون لمكافحة الإرهاب، وذلك في اجتماع قمة رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، المعقود في دوشانبي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

وخلال هذا العام يعتزم الاتحاد الروسي المشاركة في تمرين مشترك لمركز القيادة "بعثة للسلام" للقوات المسلحة للدول الأعضاء في المنظمة، ومن خلاله ستقوم هياكل القيادات العسكرية والقوات بوضع المزيد من الإجراءات للحيلولة دون وقوع هجمات إرهابية ضد المدنيين.

وشارك أسطول الاتحاد الروسي في عملية منظمة حلف شمال الأطلسي بعنوان "Active Endeavour" (السعي الحثيث) في البحر الأبيض المتوسط، وفي عملية مشتركة مع تركيا بعنوان "Black Sea Harmony" (وفاق البحر الأسود). وقد صممت هذه العمليات

لمكافحة التهديد الإرهابي والحيلولة دون انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي أهداف تتفق تماما مع الأحكام الرئيسية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ونوقشت مشاركة ممثلي الاتحاد الروسي في جهود مكافحة الإرهاب في اجتماعات مجلس الشراكة الدائمة بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي بشأن الحرية والأمن والعدالة؛ واجتماعات وزراء العدل والداخلية والمدعين العامين؛ واجتماعات مجموعة روما - ليون المنبثقة عن مجموعة البلدان الثمانية بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية؛ وفي مشاورات الخبراء بشأن مكافحة الإرهاب بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي.

ثالثا - تدابير منع الإرهاب ومكافحته: مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض الإرهاب

يضطلع الاتحاد الروسي بأنشطة للوقوف على مظاهر التطرف وكره الأجانب في المواد المطبوعة، والمسموعة والمرئية الموجودة على مواقع الإنترنت، ولمنع توزيعها. وتتضمن قائمة المواد المتطرفة المحظورة حاليا ما يقرب من ٣٦٠ عنوانا.

ويعتقد الخبراء أن هناك حاليا ٧ ٥٠٠ موقع إنترنت راديكالي على الشبكة العالمية، بما في ذلك ١٥٠ موقعا باللغة الروسية.

وفي عام ٢٠٠٩، علّق الاتحاد الروسي ١ ٥٢٨ اسما من أسماء النطاقات المخصصة، بما في ذلك ٤٥ اسما لمخالفات تندرج تحت المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من القانون الجنائي.

ويجري العمل حاليا لزيادة تبادل المعلومات مع وكالات إنفاذ القانون في الدول الأجنبية من خلال الشبكة الدولية ٢٤/٧ لنقاط الاتصال الوطنية التابعة لمجموعة البلدان الثمانية، وهي تغطي حاليا ما يزيد عن ٥٠ بلدا.

ويجري صياغة مشروع قانون اتحادي يعدل بعض القوانين التشريعية لدى الاتحاد الروسي بشأن تنظيم استعمال الإنترنت. ويتضمن القانون إجراءات لتسجيل نطاقات الإنترنت، ولمنع استخدام معلومات كاذبة لتحديد الهوية عند إنشاء المواقع، وإغلاق المواقع التي تنشر معلومات كاذبة، بما في ذلك المعلومات التي تنادي بأيديولوجيات الإرهاب والتطرف والعنف والتعصب العرقي. وسيقدم مشروع القانون إلى الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ويعمل مكتب النائب العام على تكثيف الجهود من أجل تحديد وقمع سبل توزيع الدعاية الإرهابية عن طريق الإنترنت، وكذلك المواد أو المعلومات التي تدعو لارتكاب أنشطة إرهابية أو تبرير الحاجة لارتكابها.

وأقامت سلطات التحقيق عشرات الدعاوى الجنائية الجارية المتعلقة بنشر مواد على الإنترنت مصممة للتحريض على الكراهية والعداوة على أساس عنصري أو وطني أو ديني. وتدعو بعض هذه المواد صراحة إلى ارتكاب أنشطة إرهابية وتبرير الإرهاب باعتباره الوسيلة الحقيقية الوحيدة لمكافحة "الإبادة الجماعية للعرق الأبيض".

رابعا - تدابير معالجة الشروط المفضية إلى انتشار الإرهاب: الحوار بين الأديان

تعمل الإدارة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية، بالاشتراك مع الوزارات والإدارات المختصة الأخرى، على اتخاذ طائفة من التدابير التي تتضمن تحليلا عميقا ومنهجيا للتطرف والتنبؤ به، ومنع المخالفات العنيفة المرتكبة ضد مواطني الدول الأجنبية وتحييدها، وجهود مكافحة الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها الجماعات الراديكالية والمتطرفة.

وقد تتضمن هذه الأنشطة أيضا عملا وقائيا فيما بين السكان والتعاون مع الطوائف الدينية التقليدية ومؤسسات المجتمع المدني.

ويقوم موظفو الشؤون الداخلية وممثلو الطوائف الدينية بأنشطة للتوعية في المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية لمنع الانتهاكات الجماعية للنظام العام وأعمال الشغب والتخريب القائمة على الكراهية الإيديولوجية أو العنصرية أو الوطنية أو الدينية.

ويشارك ممثلو وزارة الداخلية في أنشطة الفريق العامل التابع للجنة شؤون الرابطات العامة والمنظمات الدينية في إطار مجلس الدوما التابع للجمعية الاتحادية. ويزداد التعاون بشكل نشط مع مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان في الاتحاد الروسي، ولجنة العلاقات الإثنية وحرية الاعتقاد التابعة للدائرة العامة للاتحاد الروسي، وممثلي الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني.

وتعقد لقاءات بانتظام مع ممثلي الطوائف الدينية التقليدية في الاتحاد الروسي (الكنيسة الروسية الأرثوذكسية، والمجلس الديني الإسلامي لروسيا الأوروبية، والمنظمات الدينية اليهودية في الاتحاد الروسي، والطوائف البوذية في موسكو).

ووفقاً للإجراءات المرعية، يجري القيام بطائفة من العمليات الوقائية فيما بين المواطنين في المهجر لمنع مشاركتهم في نزاعات بين الإثنيات أو بين الأديان تكون قائمة على الاختلافات في الثقافات وسبل المعيشة.

وفي كيانات مكوّنة للاتحاد الروسي يبلغ عددها ٥٢ كيانا، اعتمدت برامج هادفة، ويجري تنفيذها لتحسين مستوى التسامح في العلاقات بين مختلف المجموعات العرقية وبين الأديان، ولمكافحة التطرف بين الشباب في المقام الأول.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتلك البرامج في ما يلي: الدفاع عن حقوق الإنسان وحياته؛ ودعم السلام والوئام بين المجموعات العرقية؛ ومعالجة أسباب التعصب والكرهية والعدوان والعنف بين المجموعات العرقية وبين الأديان؛ والتصدي لنشر الصور النمطية السلبية الدينية والعرقية، وكره الأجانب، والعنصرية اليومية، والشوفينية، والتطرف السياسي، في الاتحاد الروسي.

وبناء على تعليمات رئيس الاتحاد الروسي وحكومته، تنفذ الهيئات الحكومية ذات الصلة، عددا من البرامج الهادفة، الاتحادية والإقليمية الخاصة المشتركة بين الإدارات، بما في ذلك مجموعة من التدابير لمكافحة التطرف العرقي والديني، ولمنع نشوب النزاعات بين المجموعات العرقية، في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

وسيوفر مجلس الخبراء المعني بمنع التطرف، الذي يجري إنشاؤه حالياً في وزارة الداخلية، والذي سيضم أعضاء من خبراء في القانون والسياسة، ومتخصصين في العلاقات بين المجموعات العرقية وبين الأديان، منبرا لوكالات إنفاذ القوانين والوكالات غير الحكومية للاتفاق على القضايا الرئيسية للسياسات العامة المتعلقة بمكافحة التطرف.

ويقوم المعهد الثقافي الروسي، بالتعاون مع وحدة مكافحة التطرف بوزارة الداخلية، بوضع إطار منهجي لتقييم مظاهر التطرف والإرهاب ورصدها، وكذلك بإنشاء تكنولوجيات اجتماعية وثقافية فعالة لتعميم معايير السلوك المتسامح، ولمكافحة التطرف والإرهاب الدينيين والسياسيين.

وينطوي معيار الدولة الاتحادية للتعليم العام الابتدائي (المنشأ بموجب الأمر رقم ٣٧٣ الصادر عن وزارة التعليم والعلوم بالاتحاد الروسي، المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، والمصمم للوفاء بالاحتياجات الدينية والوطنية والثقافية والعرقية لشعوب الاتحاد الروسي، على تربية وتنمية الصفات الشخصية التي تحقق أهداف بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على التسامح، وإقامة حوار بين الثقافات، واحترام التركيبة المتعددة الأعراق والثقافات والأديان للمجتمع الروسي.

ومن المقرر أن تُعتمد في عام ٢٠١٠ معايير الدولة الاتحادية الأساسية والعليا للتعليم العام.

خامسا - التدابير المتخذة لمنع الإرهاب ومكافحته: مكافحة تمويل الإرهاب

يتخذ الاتحاد الروسي تدابير لمنع الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها منظمات أجنبية غير حكومية غير ربحية، وغيرها من المنظمات، وكشف هذه الأنشطة ووقفها، فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها منظمات روسية غير حكومية غير ربحية يُشتبه لأسباب وجيهة في قيامها بتوفير المساعدة المالية وغيرها من المساعدات لمنظمات سياسية ودينية وقومية متطرفة.

وأرسلت سلطات التحقيق إلى الدائرة الاتحادية للرصد المالي (روس فين مونيتورنغ) ما يزيد على ٥٠ تقريراً بشأن اتخاذ إجراءات جنائية بالنسبة للجرائم الإرهابية، ورفع دعاوى على أفراد متهمين بالتواطؤ في تلك الجرائم؛ وإحالتهم إلى المحكمة للنظر في القضايا بموضوعية؛ وتنفيذ أحكام الإدانة التي تفرضها المحاكم الروسية على هذه الجرائم. وقُدمت تلك التقارير من أجل وضع قائمة بهيئات وأفراد يُفاد بتورطهم في أنشطة متطرفة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون الاتحادي بشأن منع إضفاء الصبغة القانونية على الأموال المتأتية بطرق إجرامية (غسل الأموال)، وعلى تمويل الإرهاب.

وتجري صياغة توصيات منهجية بشأن كشف الجرائم المتعلقة بتمويل الإرهاب والتحقيق فيها، وكذلك على تكتيكات وأساليب إشراف الادعاء العام في هذا المجال.

ووقّعت اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة وكشفها وضبطها ومصادرتها، المؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥، عملاً بالمرسوم الرئاسي رقم ٧٤٩ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ويجري رصد مستمر للحالة الميدانية على أراضي الاتحاد الروسي بهدف تخفيف مصادر التمويل المحتملة للتطرف والإرهاب، بما في ذلك لجماعات مسلحة غير قانونية تموّلتها كيانات تجارية تسيطر عليها جماعات إجرامية منظمة.

ويجري تنفيذ تدابير ترمي إلى كشف هوية الكيانات التجارية التي تحوم حولها الشبهات في توفير الدعم المالي لجماعات مسلحة غير شرعية، والتحقق من منظمات غير ربحية متورطة في تمويل منظمات متطرفة ومنظمات إرهابية.

ويجري تأمين إمكانية الوصول الرسمي إلى قاعدة بيانات "روس فين مونيتورنغ"، التي تحتوي على معلومات عن كيانات اعتبارية وأفراد يُشتبه لأسباب وجيهة في قيامهم

بتمويل أنشطة متطرفة وأنشطة إرهابية. وتُحدَّث تلك القائمة كل ستة أشهر وفقا لقرار الحكومة رقم ٢٧ المؤرخ ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

ويجري التحقق بانتظام من المعلومات المتعلقة بوكالات السياحة، وتحليل احتمال تورطها في عمليات هجرة غير مشروعة وفي تمويل الإرهاب.

وقد وُضعت خطة تنص على اتخاذ تدابير لتحسين النظام الروسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجري تنفيذها بما يتوافق مع الأمر الحكومي رقم VP-P13-6722 الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وفي ضوء التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في الاتحاد الروسي.

وقد وُسِّعت قائمة الكيانات التي تقدم تقارير إلى "روس فين مونيتورينغ" عن المعاملات المشبوهة. وهي تشمل كيانات تقدم خدمات سمسة متصلة ببيع العقارات أو شرائها، ومحامين، وكتاب العدل، وكذلك أفرادا مشاركين في أنشطة تجارية تنطوي على توفير خدمات المحاسبة القانونية.

وإن غسل الأموال هو بطبيعته عملية ديناميكية، وتميل إلى الاستفادة من أساليب وأدوات جديدة، ولا سيَّما نظم التحويلات المالية، والبطاقات المصرفية، والسداد على الإنترنت، والتحويلات غير الرسمية للأموال.

ويلزم الآن اتخاذ تدابير لتحديد تلك الفئة من الجرائم وقمعها في حينها. وكذلك يلزم إجراء دراسات تصنيفية وتبادل للمعلومات في هذا المجال.

وتتمثل إحدى المسائل المتعلقة بمكافحة إضفاء الصبغة القانونية على الإيرادات المتأتية بطرق إجرامية (غسل الأموال)، في تحديد هوية مرسلِي هذه الأموال ومتلقيها. وقد انعكست تلك المسألة في خطة الأنشطة المشتركة بين الوكالات التي وُضعت في الاتحاد الروسي، ويجري تنفيذها فيه حاليا، وهي تنص على وضع استراتيجية وطنية إطارية لمكافحة إضفاء الصبغة القانونية على الإيرادات المتأتية بطرق إجرامية (غسل الأموال)، وعلى تمويل الإرهاب. ووفقا لتلك الخطة، أُدخلت على القانون الاتحادي تعديلات ناظمة للتحديد الإلزامي لهوية دافعي الأموال من أجل منع إضفاء الصبغة القانونية على الإيرادات المتأتية بطرق إجرامية (غسل الأموال)، وعلى تمويل الإرهاب.

وتعتمد قدرة وكالات إنفاذ القوانين على التحديد الفعال للأموال المغسولة بشكل غير قانوني، اعتمادا كبيرا على التعزيز الشامل للتعاون بين الوكالات، والتعاون

الدولي، بطرق منها تعزيز تبادل المعلومات والاستفادة الكاملة من إمكانيات وحدات الاستخبارات المالية.

وقد أدت التطورات في مجال منع غسل العائدات الإجرامية المتأتية من الاتجار بالمخدرات في أفغانستان، وفي مجال قطع التدفقات المالية ذات الصلة بها، إلى تحديد الأولويات الرئيسية التالية في إطار خطة إجراءات موحدة يتعين اتخاذها من جانب دائرة مراقبة المخدرات الاتحادية الروسية والهيئات المختصة في الدول الأجنبية:

- التعزيز الشامل للتعاون المشترك بين الوكالات، والتعاون الدولي، بطرق منها تعزيز تبادل المعلومات والاستفادة الكاملة من إمكانيات وحدات الاستخبارات المالية.
- مكافحة غسل العائدات المتأتية من الاتجار غير المشروع في المواد الفعّالة والسلاتف (المستخدمة في إنتاج الهيروين)، وإقامة علاقات مع القطاع الخاص بهدف الحيلولة دون إضفاء الصبغة القانونية على العائدات الإجرامية (أي غسلها).
- التعاون على إقامة برامج تدريبية للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، بما في ذلك عقد الندوات المشتركة والتدريب الداخلي.

ويشارك الاتحاد الروسي بنشاط في الجلسات العامة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وفي الأنشطة التي تضطلع بها أفرقتها العاملة؛ وفي وضع معايير دولية لمنع إضفاء الصبغة القانونية على العائدات المتأتية بطرق إجرامية، وعلى تمويل الإرهاب؛ وكذلك في لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا.

وُنفذ في عام ٢٠٠٩ عدد من التدابير الرامية إلى زيادة التعاون مع الجهات الشريكة الأجنبية في إطار مشروع مجلس أوروبا لمكافحة غسل الأموال في الاتحاد الروسي، الذي يجري تنفيذه من خلال "روس فين مونيتورينغ".